

العنوان:	موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي عام 1968
المصدر:	مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية
الناشر:	جامعة نواكشوط - كلية الآداب والعلوم الإنسانية
المؤلف الرئيسي:	سليم، صلاح محمد
مؤلفين آخرين:	محمد، إيهان جعفر(م. مشارك)
المجلد/العدد:	ع33
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2018
الصفحات:	63 - 74
:DOI	10.36353/1515-000-033-004
رقم MD:	967021
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الانسحاب البريطاني، الولايات المتحدة الأمريكية، الخليج العربي
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/967021">http://search.mandumah.com/Record/967021</a>

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

سليم، صلاح محمد، و محمد، إيهان جعفر. (2018). موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي عام 1968. مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، ع33، 63 - 74. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/967021>

إسلوب MLA

سليم، صلاح محمد، و إيهان جعفر محمد. "موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي عام 1968." مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية ع33 (2018): 63 - 74. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/967021>

## موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي عام 1968

طاهر د. صلاح محمد سليم و د. أيهان جعفر محمد  
قسم التاريخ، كلية التربية الأساسية  
جامعة دهوك، إقليم كردستان - العراق

### المقدمة:

نقل وزير الخارجية البريطاني جورج براون George Brown، قبل إعلان قرار الانسحاب من منطقة شرق قناة السويس، والتي تمتد من سنغافورة في جنوب شرق آسيا إلى الخليج وشبه الجزيرة العربية، نية حكومته باتخاذ القرار إلى واشنطن، وخلال لقاءه مع نظيره الأمريكي دين راسك Dean Rusk في نيسان 1967، أشار فيها أن بريطانيا سوف تضطر إلى إلغاء وجودها العسكري في جنوب شرق آسيا والخليج<sup>1</sup>، قبل حلول منتصف السبعينات، فأثارت ذلك مخاوف الحكومة الأمريكية، كونها ستتطلب التزامات أمريكية جديدة في حين كانت مسؤولياتها في فيتنام وجنوب شرق آسيا، تشكل ضغطاً كبيراً على القوات الأمريكية، فجاء ردها على لسان راسك في الحادي عشر من أيار 1967، عندما أرسل برقية إلى جورج براون ذكر فيها "أن قرار حكومتكم بالانسحاب الكامل من المنطقة قبل منتصف السبعينات، ستكون لها تداعيات جسيمة في جميع الاتجاهات، لأنها سوف تثير سلسلة من ردود فعل، ستؤثر على أسس السياسة الخارجية الأمريكية المتبعة منذ الحرب العالمية الثانية، فمن المهم أن تتفهم حكومتكم بشكل كامل الآثار الخطيرة لمثل هذا القرار. وأن الانسحاب ستكون بمثابة كارثة للولايات المتحدة، والرأي العام الأمريكي لن يقف ليأخذ الموقف البريطاني، وإذا ما كانت أوروبا ستسحب من العالم، وتترك الولايات المتحدة لوحدها تتحمل العبئ الكبير في الدفاع عن أوروبا، فإن الضغوط الداخلية في الولايات المتحدة قد تدفعها إلى الانسحاب من أوروبا". لم تكن في حسابان الحكومة البريطانية أن تصل الرد الأمريكي من قرار الانسحاب إلى هذه الحدة<sup>2</sup>.

رغم ذلك لم تؤثر على عزميتها في المضي قدماً بهذا الاتجاه، فعقد مجلس الوزراء البريطاني اجتماعاً في الرابع من كانون الثاني 1968، وأصدر قرار الانسحاب من منطقة الخليج بحلول نهاية عام 1971، وجاء القرار كجزء من خطة شاملة لإنهاء الوجود العسكري البريطاني في شرق السويس، بعد الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهتها بريطانيا. وبعد أيام قليلة سافر وزير الخارجية البريطاني جورج براون إلى الولايات المتحدة، لإبلاغ الحكومة الأمريكية عن خطط الانسحاب البريطانية. فكررت الولايات المتحدة موقفها السابق، وأعربت عن شعورها بالغضب والخيانة، وأوضحت بأن القرار استفزت الدوائر الرسمية في واشنطن، وأعرب وزير الدفاع الأمريكي روبرت ماكنمارا Robert McNamara عن قلقه من نهاية المكانة الخاصة التي تمتعت بها بريطانيا لعقود في الخليج، وذكر "من المؤكد أنه يشعر إمكانية أن يؤدي الانسحاب البريطاني، إلى ترك فراغ خطير للقوة في الخليج الفارسي، وأن حكومة الولايات المتحدة بسبب انشغالها في حرب فيتنام، لن تكون قادرة على ملء الفراغ". وحث دين راسك الحكومة البريطانية إلى إعادة النظر في نيتها بالانسحاب الكامل من منطقة الخليج، والقيام بدلاً من ذلك بتخفيض وجودها العسكري هناك<sup>3</sup>.

وكذلك أعرب راسك في لقاءه مع نظيره البريطاني عن استيائه العميق من القرار، كونه سيظهر بريطانيا وكأنها تتراجع من إمبراطورية كبيرة إلى حالة دولة "انكلترا صغيرة"، وأشار أن "بريطانيا كانت قدوة لنا وساعدتنا في اتخاذ قرارات مهمة في فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها، وأنه شعر بالانزعاج عندما قرر المعلم التخلي عن وظيفته"، وتابع "حجة الإنعزالية كان تنمو في الولايات المتحدة، وعزّزه الشعور المتزايد لدى الأميركيين، بأنهم كانوا يحملون عبء الدفاع عن العالم الحر لوحدهم. . . إذا توجهت بريطانيا نحو طريق الانسحاب، فستكون آثارها عميقة ولا يمكن للولايات المتحدة، أن تتحمل مسؤوليات بريطانيا"، واختتم حديثه بالقول "يمثل الانسحاب الكبير للمملكة المتحدة من الشؤون العالمية، خسارة فادحة للمجتمع البشري"<sup>4</sup>.

وأرسل الرئيس الأمريكي ليندون جونسون في الحادي عشر من كانون الثاني 1968، رسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون Harold Wilson، قال فيها "سمعت من وزير خارجيتنا عن خطتكم للانسحاب من شرق آسيا والخليج الفارسي بحلول نهاية عام 1971، لا أستطيع أن أخفي عليكم استيائي الشديد من معرفة هذه الأخبار غير المشجعة للغاية. إذا تم اتخاذ هذه الخطوة فهي ستكون بمثابة انسحاب القوات البريطانية من الشؤون العالمية، وستعكس على مستقبل وسلامة العالم الحر، وسوف تهتز هيكلية حفظ السلام العالمي من أساسها. ويمكن أن تضعف بشكل خطير قدرتنا وإرادتنا السياسية"، وطلب جونسون من هارولد ويلسون مراجعة بدائل جديدة للقرار قبل اتخاذ هذه الخطوة التي لا يمكن التراجع عنه". وبعد أربعة أيام بعث جونسون رسالة أخرى إلى رئيس الوزراء البريطاني أكد فيها "أن الإعلان عن الانسحاب البريطاني سوف تخلق مشاكل خطيرة للولايات المتحدة، ولأمن العالم أجمع"<sup>5</sup>.

رؤية الولايات المتحدة لقرار الانسحاب البريطاني:

جاء الموقف الأمريكي المعارض للقرار البريطاني، لتخوفها من عواقب انسحاب القوات العسكرية البريطانية في السنوات القليلة المقبلة، ومنها تقويض الموقف الغربي في الخليج، ورغم إدراكها أن أنظمة الخليج ستكون مستقرة وفاعلة بعد الانسحاب، ولكنها اعتقدت أن التنمية الاقتصادية والسياسية في الخليج، ستغرق زهاء خمس سنوات على الأقل، لأجل إحراز تقدم كافي لإنشاء قاعدة للاستقرار السياسي في المنطقة، وخلال هذه الفترة ستكون لوجود بريطاني عسكري صغير دور أساسي في استقرار المنطقة. رغم أن الانسحاب العسكري البريطاني من الخليج لا يعني بالضرورة نهاية نفوذها، ولكن ستكون فعالية وتأثير حضورها السياسي أقل بكثير، إذا لم يكن يساندها قدرة للتدخل العسكري والتزامات سياسية واضحة، فجميع أنظمة الخليج تقريباً مؤسساتها السياسية هشة، فوفق الرؤية الأمريكية غياب الوجود البريطاني، ستقوض ثقة الكيانات الخليجية في مقاومة زحف التطرف القومي العربي. بالإضافة إلى ذلك اعتمد الموقف الغربي في الخليج بشكل كلي على الوجود البريطاني، وبذلك من الناحية السياسية لم توجد وسيلة مجدية، بالنسبة للولايات المتحدة أو غيرها من القوى الغربية، لتجعل تأثير سطوة تدخلها بنفس القدر من الفعالية في حال غياب الوجود البريطاني<sup>6</sup>.

واعتبرت الولايات المتحدة أن النفوذ البريطاني في الخليج، قوة استقرار رئيسية لتأمين المصالح الغربية في المنطقة، فأولت على الدوام أهمية كبيرة للحفاظ على هذا النفوذ، وبالتالي عدت أي ضعف مفاجئ أو جذري في

الموقف البريطاني سيقوض الأنظمة السياسية الخليجية، ويجعل المنطقة بأكملها أكثر عرضة للضغوط التي قد تمارسه الأنظمة العربية القومية. ونظرت الحكومة الأمريكية إلى وجود عسكري بريطاني محدود، كونه عنصر رئيسي لدعم الموقف والنفوذ البريطاني في الخليج، بحيث يمكن نشرها بسرعة عند الحاجة لدعم الالتزامات السياسية البريطانية، وكانت على يقين كامل من خطورة القيام بأية محاولة للاستغناء عن هذه القوة العسكرية بشكل نهائي، فمن وجهة نظرها أن الدعم الغربي بشكل عام من غير المرجح أن يكون فعالاً، إلا إذا كان لدى حكام الخليج الثقة بالحصول على تأييد ومساندة الغرب، والخوف عند المعارضين العرب المتشددین في احتمالية استخدام قوة عسكرية مؤثرة<sup>7</sup>، لاسيما وأن منطقة الخليج الغنية بالنفط، كانت جذابة لتدخل بعض الأنظمة القومية العربية وبالأخص جمهورية مصر<sup>8</sup>.

فلاحظ مسؤولون أمريكيون أن الانسحاب البريطاني في وقت مبكر من الموعد الذي حدد في السابق، وهو منتصف السبعينات من الممكن أن يكون له آثار مقلقة، لا سيما ظهرت في هذه الفترة نشاطات سوفيتية مزعجة للولايات المتحدة، فاستشهد هؤلاء بمحاولات سوفيتية منسقة لتحقيق المزيد من المكاسب في هذه المنطقة، فالدعم السوفيتي المتصاعد للنظام الاشتراكي في جمهورية اليمن الجنوبية، ستمهد الأرضية المناسبة لاحتمال حصولها على موضع قدم في هذه الدولة، إلى جانب دخول المشيخات الخليجية العربية الضعيفة والغنية بالنفط، كهدف مغري ضمن الأهداف السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط، فتضافرت هذه العوامل لتحفز الولايات المتحدة على اتخاذ قدراً كبيراً من الاحتراس. ورغم عدم وجود نشاط سوفيتي ملموس في هذا الاتجاه، وهي مجرد تخمينات ولكن الرؤية الأمريكية العامة حول خطة الانسحاب البريطاني المبكر من الخليج، جعلتها تشعر بأنها ستهدأ الأرضية المناسبة لتحقيقها<sup>9</sup>. ولا سيما أنها وجدت من الصعوبة عليها سدّ جميع الثغرات التي ستتركها بريطانيا، رغم إمكانية تغيير الأمور بحلول عام 1971، ولكن توقيت اتخاذ القرار كان مبعث القلق الأمريكي<sup>10</sup>. فطالما اعتمدت الولايات المتحدة على الوجود البريطاني، باعتباره عنصراً أساسياً لاستراتيجية احتواء الاتحاد السوفيتي في الخليج، وغياها سنقوض مواقفها في مواجهة التطلعات السوفيتية.

تعاطفت الولايات المتحدة مع حاجة الحكومة البريطانية الملحة للحد من نفقاتها، ولكنها رأت عدم إمكانية توفير مدخرات كبيرة، من خلال تخفيض القوات البريطانية وتقديم موعد الانسحاب، لذلك كانت على يقين أن استمرار الحفاظ على نوع من الوجود العسكري ذات أهمية كبيرة، بغض النظر عن حجمها أو شكلها. وتأملت الحكومة الأمريكية أن تكون فترة الصعوبات المالية التي تمر بها بريطانيا مؤقتة، وتوخت لمساندتها من أجل فرض الأمن والاستقرار في الخليج، فعلى الرغم من تقليص الكونغرس لميزانية وزارة الخارجية، لكنها كانت عازمة على أن تدرس بعناية أية مقترحات، لخلق المزيد من الانسجام بين الكيانات المحلية في الخليج، بما في ذلك تقديم المساعدة اللازمة لها، كوسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية والسياسية المنتظمة للمنطقة<sup>11</sup>.

كانت الحكومة الأمريكية تدرك أن الضغوط الحالية على الحكومة البريطانية للحد من نفقاتها، قادتها لاتخاذ قرار إنهاء وجودها العسكري في الخليج وربما قبل حلول عام 1971، وفي محاولة لتفادي أي قرار مستعجل، أرسل وزير الخارجية الأمريكي دين راسك رسالة شخصية إلى وزير الخارجية البريطاني عبر فيها عن قلق

حكومته من هكذا قرار، وطلب منه تأجيل اتخاذ قرار نهائي حتى يعقد لقاء بينهما في القريب العاجل، فرد براون بأن وجهة نظر الحكومة الأمريكية سوف تأخذ بعين الاعتبار حول ذلك<sup>12</sup>.

يأتي الموقف الأمريكي المناهض لقرار الانسحاب، من درابته في أهمية الوجود البريطاني لاستقرار الخليج، فأكد مسؤولون أمريكيون أن هذا الوجود العسكري يساعد على استقرار المناطق المنتجة للنفط على جانبي الخليج، وخلال اجتماع عقد بين دين راسك وجورج براون في الحادي عشر من كانون الثاني 1968 حث فيها راسك نظيره البريطاني، الإبقاء على الوجود العسكري البريطاني في الخليج، لحين تهدئة أزمة الشرق الأوسط الناتجة عن الصراع العربي الإسرائيلي، وبالأخص القاعدة العسكرية البريطانية الموجودة في جزيرة البحرين والتي تمتعت بأهمية استثنائية. وأثناء الاجتماع حذر راسك "أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تتحمل أي التزام تتخلى عنها بريطانيا"<sup>13</sup>، لأن الرأي العام في الولايات المتحدة تقف بقوة ضد تقديم التزامات أمنية جديدة خارج البلاد، وأشار راسك أن الولايات المتحدة ليست في طريقها "إلى الانزلاق"، لتولي التزامات الدفاع البريطانية في شرق السويس<sup>14</sup>. وأوضح أن قرار التخلي عن مركز بريطانيا في شرق السويس هي نهاية حقبة، ليست فقط للسياسة الخارجية والدفاع البريطانية، ولكن للتعاون الأنكلو-أمريكي أيضاً<sup>15</sup>. حيال هذه المواقف الأمريكية والإصرار البريطاني، وجد مراقبون في حال استمرار بريطانيا في تنفيذ خطة الانسحاب، رغم الاعتراضات التي أبدتها المسؤولين الأمريكيين، ستجعل الولايات المتحدة تفكر في نقل المسؤولية السياسية والعسكرية المعقدة التي أقامتها بريطانيا في المنطقة لعقود إلى دولتين خليجيتين كبيرتين، وهما إيران والمملكة العربية السعودية<sup>16</sup>.

وهو توجه نشأ لدى صناع القرار الأمريكيين، للنأي بالنفس عن التورط في أية التزامات دولية، وبرز من خلال تصريحات الرئيس الأمريكي ووزير الخارجية التي أشرنا إليها سابقاً، وكبديل عن تدخلها المباشر، شجعت دول الخليج على التعاون والعمل المشترك، وتحمل المسؤولية للمساهمة في استقرار المنطقة، فخلال لقاء يوجين روستو Eugene V. Rostow مساعد وزير الخارجية الأمريكي مع هوشنك أنصاري السفير الإيراني في واشنطن، أكد خلالها روستو على أهمية التعاون الإقليمي في ضوء قرار الحكومة البريطانية، حول مستقبل تواجدتها في الخليج، وأشار أن وزير الخارجية الأمريكي تحدث مع نظيره البريطانيين بخصوص أهمية القرار البريطاني في ضمان أمن العالم الحر، وأخبره موقف بلاده المعارض لقرار الانسحاب، ولكنه شدّد أنه من غير المعروف كيف ستكون تأثيرها في لندن، أو الفترة التي ستستمر فيها هذه الاعتراضات، وأضاف "حسب انطباعنا أن القرار ليس نهائياً، ونأمل أن يتغير، ولكن في الوقت نفسه لا بد علينا جميعاً أن نخطط لحدوث ذلك، فمخاطر الحركات العربية الراديكالية المعارضة في المنطقة ومشكلة أمن الخليج لن تنتهي"<sup>17</sup>.

بعد لقاء جورج براون مع دين راسك، ذكر براون أمام مجلس الوزراء البريطاني أنه شعر خلال مناقشاته مع المسؤولين الأمريكيين، أن ثقة الولايات المتحدة مع بريطانيا قد اهتزت بشدة، وأن الرئيس جونسون مستاء من قرار الانسحاب، وبعد أن تم التشاور حول سياسة بريطانيا المستقبلية في شرق السويس، أوضح براون بأن حكومته "يمكنها إصلاح الضرر التي لحقت بالفعل في علاقاتنا مع الولايات المتحدة، من خلال إبلاغهم بالقرارات التي ننوي اتخاذها مسبقاً"<sup>18</sup>.

كان وراء تضاييق الموقف الأمريكي من قرار الانسحاب عاملين رئيسيين، تجسد الأول في قلق إدارة الرئيس جونسون أن يعجّل الانسحاب البريطاني، عدم الاستقرار في أجزاء حيوية من العالم، وادعى راسك أن الشرق الأوسط كانت بالأصل تمر في أزمة، وفي حال غياب وجود بريطاني مؤثر من شأنه أن يفاقم الوضع أكثر. والعامل الثاني يعتبر الأساس الذي استندت إليها إدارة جونسون للنظر في المسألة، وهي خشيتها من أن الانسحاب البريطاني في الشؤون العالمية، ستشجع الضغوط الانعزالية في الولايات المتحدة، ويبعدها عن تحمل عبء الاستقرار والسلام، وقد أفصح راسك عن هذه الرؤية لنظيره البريطاني بقوله "إذا خدشت أي أمريكي ستجد الانعزالية ... وهم سيسألون لماذا يجب أن نكون مهتمين في سلام العالم، إذا كان البريطانيون قد انسحبوا منها"<sup>19</sup>.

وقبل أيام قليلة من الإعلان الرسمي، أرسل الرئيس جونسون رسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون، أعرب فيها عن خيبة أمله من القرار البريطاني، وأشار "لا أستطيع أن أخفي عليكم استيائي الشديد من هذه الأخبار غير المشجعة الذي سمعته... أستطيع أن أتساءل إذا كنت وكافة المحيطين بك، قد أخذوا بعين الاعتبار الآثار المباشرة وغير المباشرة لقرار الانسحاب". وعلى الرغم من الاستياء الذي عبّر عنه الرئيس جونسون ووزير خارجيته، لم تأخذ الحكومة البريطانية رد فعلهم بجدية، فقد وجد عدد من المسؤولين البريطانيين بأن التجارب السابقة قد أظهرت، بأنه على الرغم من التغييرات الحاصلة في السياسة البريطانية، فإنه من غير المرجح أن تتخذ الولايات المتحدة أية إجراءات انتقامية ضد بلادهم، وذلك نتيجة المصالح المشتركة بينهما، وستضطر واشنطن في النهاية إلى قبول الأمر الواقع<sup>20</sup>.

إعلان قرار الانسحاب ورد فعل الولايات المتحدة:

رغم الضغوط الأمريكية أعلن هارولد ويلسون عن القرار في السادس عشر من كانون الثاني 1968، خلال بيان ألقاه أمام مجلس العموم البريطاني، وعرض فيها قرار انسحاب القوات العسكرية البريطانية من شرق السويس بحلول نهاية عام 1971، وتخليها عن دورها التقليدي كحامي للسلام في المنطقة، وجاء القرار بعد أسابيع من دراسة مجلس الوزراء لتبني حزمة اقتصادية<sup>21</sup> من أجل معالجة الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها بريطانيا، وإيجاد الحلول المناسبة لها<sup>22</sup>، وأشار في البيان أن حكومته ألغت طلب شراء 50 طائرة من طراز F-111 بقيمة 1.2 مليار دولار من الولايات المتحدة، واعتبرت هذه الصفقة في حينها رمزاً للقدرّة العسكرية المستقبلية البريطانية خارج أوروبا<sup>23</sup>.

على الرغم من أن الخبراء الاستراتيجيين في الولايات المتحدة، كانوا يأملون إبقاء بريطانيا لقواتها في الشرق الأقصى والخليج على الأقل حتى عام 1975<sup>24</sup>، ولكن خاب ظنهم بعد إعلان هارولد ويلسون، فعبر مسؤولون أمريكيون عن خيبة أملهم وقلقهم من قرار الانسحاب البريطاني، حيث وجدوا بأنه سوف يغير خرائط العالم الاستراتيجية، ويزعزع ميزان القوى غير المستقر في المنطقة الممتدة من السويس إلى سنغافورة، في الوقت الذي رفضت فيه الولايات المتحدة، ملء الفراغ الذي سيتركه بريطانيا، فأوضح المسؤول الصحفي في وزارة الخارجية الأمريكية كارل بارتج Carl Bartch "أن الولايات المتحدة لا تنوي استخدام القوات الأمريكية، لملء الفراغ الذي سينشأ من انسحاب القوات البريطانية في آسيا والشرق الأوسط"، وعندما وجه إليه سؤال عن خطط الولايات

المتحدة، لملء الفراغ الذي سينتج من مغادرة بريطانيا المنطقة، أكد "أنه ليس لدينا خطة للتحرك إلى المناطق التي تتسحب منها القوات البريطانية"<sup>25</sup>. وكرّر موقف الحكومة المعلن بالقول "أن الولايات المتحدة تأسف لقرار بريطانيا بسحب قواتها من الشرق الأقصى والخليج الفارسي في عام 1971، قبل أربع سنوات من الجداول السابقة للانسحاب"<sup>26</sup>.

وصرّح السكرتير الصحفي في البيت الأبيض جورج كريستيان George Christian "نحن بالطبع نقيّم الآثار المترتبة على بيان رئيس الوزراء البريطاني، هذا كل ما استطع قوله في الوقت الحاضر" وقال متحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية "نحن نأسف كثيراً للجانب الآخر من برنامج الانسحاب، وهو إلغاء بريطانيا طلبية شراء خمسين طائرة قاذفة من طراز F111 من الولايات المتحدة بقيمة أكثر من مليار دولار"<sup>27</sup>.

لم تقتصر ردود الفعل على المسؤولين الحكوميين فقط، بل شمل أعضاء الكونغرس أيضاً، عندما صرّح عدد من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب على قرار الانسحاب، حيث ذكر زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ مايك مانسفيلد Mike Mansfield "أنا آسف بأن يشعر البريطانيون أنهم أجبروا على اتخاذ هذه الخطوة، لأنني واثق سوف يطلب من الولايات المتحدة ملء الفراغ في شرق السويس، أنا لا أعرف كيف نحن ذاهبون للقيام بذلك، لأنني لا أعتقد أن لدينا الرجال أو الموارد اللازمة لذلك"<sup>28</sup>.

ووجد السيناتور بورك هيكنلوپر Bourke Hickenlooper العضو البارز في الحزب الجمهوري، وعضو لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس، أن الانسحاب البريطاني سوف يؤدي إلى مخاطر استراتيجية، حيث أشار أن "الانسحاب البريطاني من منطقة الشرق الأقصى سوف يخلق فراغاً كبيراً. نحن بالطبع سنبحث الوضع عن كثب، ونقيّم الحاجة إلى إمكانية إيجاد طريقة ما لملئه". ورأى بورك هيكنلوپر في برنامج التقشف الاقتصادي البريطاني بأنه "ضروري للغاية" للخروج من الضائقة الاقتصادية التي تعيشها، ومن أجل تجنب أزمة اقتصادية مماثلة لما موجود في بريطانيا، حث السيناتور الإدارة الأمريكية على ضرورة إنهاء "الإنفاق غير المنظم التي انخرطت فيها"، وحذرها بقوله "نحن قد نواجه قريباً الأزمات المالية المشابهة لتلك التي مرت بها بريطانيا"، وأكد بأنه "نظراً للموقف الحالي المعادي تجاه زيادة الإنفاق، وأي التزامات جديدة للولايات المتحدة في الخارج، يبدو من غير المرجح أن يأذن الكونغرس، لأي تحرك للولايات المتحدة لملء الفراغ الذي سينشأ من مغادرة البريطانيين"<sup>29</sup>.

وتوجس نواب آخرون من التهديد الشيوعي الناجم عن الانسحاب، فقد أكد النائب واين هايس Wayne Hays "أن أحد ما ذاهب الى ملء الفراغ الذي ستتركه بريطانيا، وإذا لم نقم نحن بذلك فإن الشيوعيون سيفعلونها". وقال جيرالد فورد Gerald Ford (أصبح رئيساً للجمهورية فيما بعد) زعيم الأقلية الجمهورية في مجلس النواب "أن بريطانيا تجردت من المسؤوليات العالمية"، وعزا الخطوة جزئياً إلى الحكومة البريطانية، "لفشلها في تبني سياسات مالية ونقدية سليمة". وقال فورد "على وجه التحديد هذا هو الخطر الذي يهدد الولايات المتحدة، بعد سبع سنوات من هيمنة الحزب الديمقراطي على الحكومة" وأضاف "الإجراء البريطاني يعني أن الولايات المتحدة ربما قد تم تسليمها عبئاً أثقل فيما يتعلق بحفظ السلام في العالم"<sup>30</sup>. وحول موقف الرأي العام في الولايات المتحدة من قرار

الانسحاب، أشار السفير البريطاني في واشنطن سير باتريك دين Sir Patrick Dean "بأن الأمريكيين كانوا يشعرون بالحزن على انتهاء عصر كثر فيها السخط، وأن القرار قد يكون له عواقب مؤسفة على العلاقات الامريكية-البريطانية، ولا يجب الافتراض أن العلاقة الأمريكية البريطانية قد تخرج سليماً منها"<sup>31</sup>.

انتقد العديد من المراقبين والمحللين الأمريكيين، المبررات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي استندت إليها الولايات المتحدة لمعارضة قرار الانسحاب، حيث سبق وأن انتقدت الدوائر الرسمية في واشنطن، بريطانيا منذ الحرب العالمية الأولى لاتباعها سياسة استعمارية<sup>32</sup>، غير منسجمة مع الأوضاع الدولية الجديدة، وطالبتها على الدوام بإيجاد بديل لها<sup>33</sup>. وكانت بريطانيا من جانبها تترك أنه بعد صدور القرار، من الصعب أن تسمح الولايات المتحدة بتوسيع الفراغ السياسي الناجم من انسحابها في منطقة الخليج، وستقوم باللازم لتجنب ذلك، كما أوضحها رئيس الوزراء البريطاني السابق هارولد ماكميلان Harold Macmillan، عند زيارته الولايات المتحدة في حديث موجه للشعب الأمريكي بالقول "الشعلة التي حملناها لفترة طويلة قد أصبحت بين أيديكم الأكثر قوة". وأشار أن بريطانيا ستصبح بعد قرار الانسحاب قوة أوربية فقط. وتبقى علاقاتها استثنائية مع الولايات المتحدة، لما تمتلكان من لغة وتراث مشترك، ووجود استثمارات أمريكية ضخمة في بريطانيا<sup>34</sup>.

وحول التطورات التي ستحل بالمنطقة بعد الانسحاب، أكد وكيل وزير الخارجية الأمريكي اليوت ريتشاردسون Elliot Richardson، رداً على سؤال حول مستقبل منطقة الخليج بعد انسحاب القوات البريطانية، "أن الولايات المتحدة الأمريكية تركت إلى بلدان المنطقة وإلى قيادة إيران على وجه الخصوص، لتنفيذ أهداف الحفاظ على السلام والاستقرار في إطار التطور المستقل والوحدة الوطنية لدول المنطقة". وقال المتحدث باسم الحكومة الأمريكية أن الولايات المتحدة كانت تعتمد على تجمع دول المنطقة، لملء الفراغ الذي يتركه الانسحاب البريطاني المتسرع من قواعدها في سنغافورة ومنطقة الخليج<sup>35</sup>.

وأكد هارولد روستو وكيل وزير الخارجية في مقابلة مع صوت أمريكا، حينما صرّح "أن القرار البريطاني في الانسحاب بحلول نهاية عام 1971 لم يكن مفاجئاً، ولكن بالطبع كانت صدمة دراماتيكية". وأضاف "أنها صدمة ولكننا مستعدون تماماً، ويجب على الولايات المتحدة وبالتعاون مع بريطانيا والبلدان الأخرى في المنطقة، مثل إيران والمملكة العربية السعودية والكويت بالإضافة إلى تركيا وباكستان<sup>36</sup>، باعتبارهما مهتمتان بالأمن الإقليمي، النظر بجدية إلى الترتيبات الأمنية التي ستحل بعد الانسحاب"، وأوضح "أن مسؤولية الأمن في الخليج الفارسي والشرق الأقصى، تقع في المقام الأول على عاتق دول المنطقة، ونحن لا نتوقع التسرع في ملء فراغ القوة. وأعتقد أن الخطوات تسير على قدم وساق لملء الفراغ الناجم من الانسحاب. يجب علينا بالطبع أن نكون مهتمين كثيراً، لتأكد من أنه يتم ملؤها بشكل مناسب"<sup>37</sup>.

ولدت تصريحات روستو ردود فعل عربية عنيفة، بخصوص إنشاء تجمعات إقليمية لملء الفراغ الذي ستتركه الانسحاب البريطاني، واعتبرته الأنظمة العربية والشارع العربي موضوعاً حساساً، وظهرت هذه الردود في الصحف العربية ونقلتها الصحافة الأمريكية، حيث كتبت صحيفة "المساء" الصادرة في بيروت والموالية لمصر في عنوانها الرئيسي "أن أمريكا أحيا حلف بغداد"، وكذلك وصفت صحيفة أخرى في بيروت باسم "صوت العروبة"،

ذات الاتجاهات القومية في مقالة لها "بأنها سياسة أمريكية حمقاء". ووجد التقدميين العرب في المقترح، بأنها خطة أمريكية جديدة تجاه العرب، للعودة إلى ما يشبه حلف السنتو CENTO واعتبروها "عودة الإمبريالية من الباب الخلفي". أدت تصريحات روستو إلى حرج الدول التي أشار إليها، فرفض جميعها وجود هكذا نوايا عندها<sup>38</sup>. ولكنها لم تعلن ما ستفعله حيال الواقع الذي ستتركه مغادرة بريطانيا.

تصريحات روستو حول ترتيبات أمنية إقليمية، جعلت الأمور أكثر صعوبة لحكام الخليج، للحصول على الدعم من الولايات المتحدة، لكي لا يتهمهم القوميون العرب بالتواطؤ مع "الإمبريالية الأمريكية"، علاوة على ذلك استاء حكام الخليج من إشارة التصريحات إلى تركيا وباكستان، اللتان لا تطلان على الخليج، وانتقدوه لعدم استشارتهم حول المسألة، ووصفوا التصريح بأنه انتهاك لمبدأ تحمل القوى المطة على الخليج مسؤولية الأمن فيها، فاعتبر الطرح الذي قدمه روستو بأنه لم يكن مناسباً، ومن المحتمل أن يؤدي إلى خلل في الخطط البريطانية، لإيجاد توازن إقليمي بين قوى المنطقة بعد الانسحاب البريطاني. وبعد اتصال السفارة البريطانية في واشنطن مع وزارة الخارجية الأمريكية، علمت بأن تصريحات روستو لم تكن بايعاز من وزير الخارجية دين راسك، وتم نفي تصريحات روستو بشكل رسمي بعد فترة وجيزة، حينما أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية "ليست لدى واشنطن خطة معينة لمستقبل الخليج"<sup>39</sup>.

ومن أجل التباحث حول التطورات التي شهدتها المنطقة بعد إعلان القرار البريطاني، اجتمع كل من محمد رضا شاه، ورئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل ورئيس الوزراء الباكستاني أيوب خان، وأصدروا بياناً مشتركاً طالبوا القوى الأجنبية بالبقاء خارج منطقة الخليج، عند مغادرة بريطانيا عام 1971" وأكد البيان "أن مسؤولية الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، تقع فقط على عاتق الدول المطة على الخليج"<sup>40</sup>. وتألفت من عدة دول وكيانات سياسية، هيمن على مشهدها السياسي دولتين كبيرتين، هما إيران والمملكة العربية السعودية وإلى حد ما العراق، وامتلكت هذه الدول القدرة على بسط نفوذها السياسي خارج حدودها، وإلى جانبها وجدت دولة الكويت، بالإضافة إلى عشرة كيانات أخرى، امتازت جميعها بأن أنظمتها السياسية ضعيفة، وتعتمد بدرجة أو بأخرى على الحماية البريطانية، وهذه الكيانات هي سلطنة مسقط وعمان المستقلة، والبحرين وقطر والإمارات المتصالحة السبع<sup>41</sup>.

لذلك عندما أعلن القرار البريطاني أثرت المخاوف لدى شيوخ هذه الكيانات، فلم يكن بمقدورهم الدفاع عن أنفسهم أمام المخاطر الخارجية، وكانوا قلقين من مطامع جيرانهم الأكبر، فأبوظبي كانت متخوفة من مطالبات المملكة العربية السعودية لبعض أراضيها، وكذلك مطالبة إيران بالبحرين باعتبارها جزيرة إيرانية، والخلافات الموجودة بين العراق والكويت، بالإضافة إلى التهديدات الداخلية المتمثلة بالتيار الناصري والجماعات السياسية الأخرى، الراجبة في إسقاط حكام الخليج المحافظين وإقامة أنظمة جمهورية، وهذا يفسر دوافع العرض الذي قدمه الشيخ زايد بن سلطان حاكم أبوظبي، ومجموعة من الحكام الآخرين في الخليج، إلى وزير الدولة البريطاني كورونوي روبرتس Goronwy Roberts، خلال جولة قام بها في المنطقة قبل إعلان قرار الانسحاب، لتمويل استمرار الوجود العسكري البريطاني في منطقة الخليج بقيمة 40 مليون دولار سنوياً، وهي تكلفة إبقاء 6000 فرد من القوات البريطانية في منطقة الخليج. وتحمل الشيخ زايد الجزء الأكبر من المبلغ<sup>42</sup>.

حاولت بريطانيا تهدئة المخاوف الأمريكية بخصوص تأثير انسحاب قواتها من مناطق شرق السويس، فقام رئيس الوزراء هارولد ويلسون بزيارة إلى واشنطن في الثامن من شباط 1968، التقى خلالها الرئيس جونسون وأعضاء إدارته، وكرّس جزءاً كبيراً من الاجتماع للمشاكل الناجمة عن القرار، وأكد فيها ويلسون أن انسحاب قوات بلاده ضرورية في ضوء المشاكل في ميزان المدفوعات. ورفض البيت الأبيض الإفصاح عن رد فعل الرئيس جونسون من حجج ويلسون، ولكن كان الثابت أن الولايات المتحدة لم تكن راغبة في تحمل أية التزامات جديدة، كما لم تكن لها خطط للتحرك بهذا الاتجاه بعد الانسحاب<sup>43</sup>. وخلال لقاء الطرفين أعرب الرئيس جونسون، وبعض مستشاريه في وزارة الخارجية عن امتعاضهم من الحكومة البريطانية، كونها لم تبلغهم مسبقاً عن القرار، وعدم قيام رئيس الوزراء هارولد ويلسون بزيارة واشنطن، للتشاور مع الرئيس الأمريكي قبل اتخاذ القرار، ولكن مع ذلك أكد الرئيس جونسون بأن "الشعب الأمريكي يدعم بريطانيا"<sup>44</sup>.

بعدها بدأت الولايات المتحدة استيعاب تأثير قرار الانسحاب، وسعت للتعامل مع الأمر الواقع، فذكرت وزارة الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة، معنية بانسحاب القوات البريطانية من الخليج بحلول نهاية عام 1971، ولكنها لا تملك خطة محددة فيما يتعلق بمستقبل الخليج، وأشارت بأنها ستدرس المسألة بالتفصيل في الأشهر القادمة، ووجدت بأنه يجب على دول الخليج نفسها مواجهة تطور الأوضاع، ويتطلب منها الصبر والحكمة السياسية لتطوير العلاقات الجيدة فيما بينها، واتخاذ التدابير الأخرى التي قد تبدو ضرورية من أجل ضمان استقرار المنطقة، وأكدت أن حكومة الولايات المتحدة تتعاطف وترغب بالمساعدة حيثما احتاجتها هذه العملية، ولكن يجب أن لا يؤمل منها القيام بدور مباشر<sup>45</sup>.

وشرعت في مطالبة بريطانيا للاحتفاظ بموقعها السياسي المميز في الخليج، وعدم تفكيك شبكتها الحالية من العلاقات والاتفاقيات والمعاهدات المعقودة، مع حكام الخليج والتي تمتد لعقود طويلة، فقد رأت حتى لو كانت على بريطانيا سحب قواتها، فإنها ما تزال باستطاعتها أن تفعل الكثير، لتشجيع العلاقات السياسية والاقتصادية في الخليج، فبريطانيا تمتلك من الخبرة والنفوذ التي لا تملكها الولايات المتحدة<sup>46</sup>.

ووجدت الحكومة الأمريكية أنه من السابق لأوانه الإقرار بأن المملكة المتحدة، لن تكون لها أي مصلحة أو نفوذ في الخليج بعد عام 1971، فاعتقدت بأنه سوف تكون هناك حاجة مستمرة، للمساعدة البناءة والمتبادلة بين الدول الخليجية الساحلية الصغيرة والمملكة المتحدة، لذلك من الضروري تشجيع الحكومة البريطانية على الاستمرار في لعب دور فعال وأساسي في الخليج. وانسحاب القطعات العسكرية البريطانية هي مجرد خطوة أولية في عملية طويلة، للظهور التدريجي لمنطقة الخليج على الساحة الدولية، ولا يمكن الاعتقاد بأنها ستحدث بصورة مفاجئة أو بين عشية وضحاها<sup>47</sup>.

على الرغم أن الإعلان البريطاني قد اعطت تأثيراً نفسياً إيجابياً، للحركات السياسية الراديكالية في الخليج، ولكن الحكومة الأمريكية لم تتوقع على المدى القريب، أن تؤدي إلى تغييرات سياسية كبيرة، فالأمن الداخلي وبدعم بريطانيا مستقر في معظم مشيخات الخليج، وسوف تعتمد حالياً بشكل كبير على القوة التي تحركها بريطانيا، لطمأنة

الحكام المحليين وتعطي أدلة موثوقة على عزمها، في مواصلة تقديم الدعم السياسي وغيرها من أشكال المساندة لها<sup>48</sup>.

أما على المدى الطويل فقد رأت الولايات المتحدة، أن الاستقرار يتوقف على ما إذا كان يمكن إنشاء آليات سياسية واقتصادية في المنطقة لها قدرة على الاستمرار، وهذا ربما يكون ممكناً إذا استطاع في إقامة أكبر قدر من التعاون الإقليمي بين دول الخليج الضعيفة. وستكون هناك أيضاً حاجة متزايدة إلى آليات إقليمية، للسماح للذين لا يملكون الثروات إلى الاستفادة من الثروة الموجودة في المنطقة. ووجدت الحكومة الأمريكية أن الاستقرار طويل الأمد، سوف تعتمد أيضاً على ما إذا كان بالإمكان إقناع الإيرانيين والسعوديين، للابتعاد عن المنافسة على النفوذ في دول الخليج الضعيفة، بحيث يتسنى حدوث تنمية سياسية واقتصادية منظمة فيها، ومنع المجموعات الراديكالية في الخليج الأدنى من الحصول على الدعم الخارجي، ودعت إلى تجنب تحويل الخليج إلى مسرح للنزاعات الإقليمية والدولية، على سبيل المثال الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أو بين إيران ومصر<sup>49</sup>.

لم تكن لدى الولايات المتحدة خطة عامة أو خاصة تجاه الخليج بعد قرار الانسحاب، ودأبت وزارة الخارجية على دراسة تبني السياسة المناسبة بعد فترة قصيرة من صدور القرار، ولكن وجهة النظر الآتية للحكومة الأمريكية تجاه تطور أوضاع الخليج، كانت تؤكد على ضرورة قيام دول الخليج بنفسها التصدي للأحداث التي تواجهها المنطقة، ويتطلب منها عندها الدراية السياسية لتطوير العلاقات الجيدة فيما بينها، واتخاذ التدابير الأخرى التي قد تبدو ضرورية من أجل حماية استقرار المنطقة، وأبدت الولايات المتحدة تعاطفها ورغبتها في لعب دور فعال في تطوير التعاون بين دول الخليج حيثما أمكن، ولكنها لم تفكر أن تقوم بدور مباشر<sup>50</sup>.

وقد أكد على ذلك بروير Brewer المسؤول عن شؤون شبه الجزيرة العربية في وزارة الخارجية الأمريكية، خلال ندوة أقيمت في جامعة برينستون Princeton University في ولاية نيو جيرسي New Jersey "أن القيادة المحلية في الخليج يجب عليها تحمل مسؤولياتها بعد انتهاء الدور التاريخي لبريطانيا. وستواصل الولايات المتحدة بالعمل بكل ما في وسعها لتقديم المساعدة، ولكن لا يمكن أن يكون هناك شك لأي دور خاص قد يقوم به بلاده في شؤون الخليج". تفاعلت الحكومة البريطانية من تراجع حدة الموقف الأمريكي من قرار الانسحاب فذكر السفير البريطاني في واشنطن السير باتريك دين Sir Patrick Dean، في بداية آذار 1968 أنه شعر بالارتياح بعد انحسار الاستياء الأمريكي من الإعلان البريطاني<sup>51</sup>.

## الخاتمة

تأثرت الولايات المتحدة من وقع قرار الانسحاب البريطاني، حيث فرضت عليها إجراء تغييرات في استراتيجيتها وسياستها تجاه الخليج، وتحمل مسؤوليات جديدة في وقت لم تكن مهياًة للقيام بها، ولأجل حماية المصالح الأمريكية والغربية، دعت بريطانيا للإبقاء على وجودها السياسي وعلاقاتها مع دول الخليج، وتشجيع العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول الخليج، وتبني صيغة أوسع للتعاون فيما بينها، والسعي لتجنب أية منافسة سياسية أو عسكرية بين دول الخليج، والعمل على توفير المشاورة والمساعدة الفنية لقوى الأمن المحلية.

وكانت الحكومة الأمريكية تدرك أن المصالح البريطانية في الخليج عميقة وثابتة، وهي تسعى لتترك وراءها وضعاً سياسياً منظماً ومستقراً، وهذا أدى إلى أن ينحسر رد فعلها على التعبير اللفظي عندما أشارت إلى خيبة أملها من صدور القرار، ودعمت موقف الحكومة البريطانية في الخليج باعتبارها تقع ضمن مجال النفوذ البريطاني، ووجدت مسؤولية الحفاظ على الوضع الراهن في الخليج تقع على عاتقها، في حين كانت تركز اهتمامها على حرب فيتنام، ولم تتوجه إدارة الرئيس ليندون جونسون نحو صياغة سياسة محددة تجاه الخليج، فلم تكن لها الوقت الكافي للقيام بذلك، حيث كانت فترة إدارته تنتهي في كانون الثاني 1969، وتركت هذا الأمر للإدارة القادمة.

#### الهوامش:

1- تمثل الوجود العسكري البريطاني في الخليج بقوة عسكرية مكونة من حوالي 7000 جندي، وطيار وبحار وموظف موجودين في قواعدها العسكرية في البحرين والشارقة وسلطنة مسقط وعمان، وكذلك في مجموعات عسكرية صغيرة منتشرة في جميع أنحاء الخليج، وكانت هذه القوة تقوم بمهمة حماية المشيخات الخليجية من الأخطار الداخلية والخارجية. للمزيد

ينظر: Chicago Tribune, January 17, 1968; Ibid, February 4, 1968.

2- W. Taylor Fain, American Ascendance and British Retreat in the Persian Gulf Region, New York, 2008, PP.162-163.

3- Helene von Bismarck, British Policy in the Persian Gulf, 1961-1968 Conceptions of Informal Empire, London, 2013, PP. 209-2011.

4- W. Taylor Fain, Op.Cit, PP.141-142.

5- Kourosh Ahemdi, Islands and International Politics in the Persian Gulf: The Abu Musa and Tunbs in Strategic Context, New York, 2008, P 80 ;W. Taylor Fain, Op.Cit, P. 170.

6- Briefing Memorandum From the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Battle) to Secretary of State Rusk, January 9, 1968, FRUS, Near East Region; Arabian Peninsula, 1964-1968, Vol. XXI, Washington, United States Government Printing Office, PP. 256-258.

7- Briefing Memorandum From the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Battle) to Secretary of State Rusk, January 9, 1968, FRUS, Volume XXI. PP. 256-258.

8- Los Angeles Times, Jan 17, 1968.

9- Ibid.

10- Ibid.

11- Ibid.

12- Ibid.

13- F. Gregory Gause, British and American Policies in the Persian Gulf, 1968-1973, Review of International Studies, Cambridge University Press, Vol. 11, No. 4 (October, 1985), P.259; The Washington Post, January 12, 1968.

14- New York Times, Jan 17, 1968.

15- Helene von Bismarck, Op.Cit, PP.212-216.

16- New York Times, Jan 14, 1968.

17- Telegram From the Department of State to the embassy in Iran, January 12, 1968, FRUS, Ibid, PP.259-260.

18- Helene von Bismarck, Op.Cit, PP.212-216.

19- BEN OFFILER, US Foreign Policy and the Modernization of Iran Kennedy, Johnson, Nixon and the Shah, New York, 2015, P.125.

20- BEN OFFILER, Op. Cit, PP. 125-126.

<sup>21</sup> هناك العديد من الدراسات والبحوث التي تطرقت إلى أسباب قرار الانسحاب البريطاني، ذكرت فيها الجوانب السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والاجتماعية. وأكدت جميعها أن العامل المباشر للانسحاب هو تدهور الوضع الاقتصادي في بريطانيا، ولا سيما انخفاض قيمة الجنية الاسترليني من 2.8 دولار إلى 2.4 دولار، وكانت إحدى الوسائل لوقف التدهور تخفيض النفقات العامة من أجل توفير 2.4 مليار دولار في السنوات الثلاث المقبلة، فخفضت نفقات الدفاع التي كانت حوالي 6.8% من إجمالي الناتج القومي إلى 5.5%، وأثرت ذلك على الإنفاق العسكري في الخارج. فأعطت هذه الظروف الذريعة

لحكومة حزب العمال بقيادة هارولد ويلسون تسريع الانسحاب من شرق السويس. للتفصيل حول أسباب الانسحاب البريطاني  
يراجع:

Masoumah Saleh AL-MUBARAK, THE British Withdrawal From The Arabian Gulf And Its Regional Political Consequence In The Gulf, Thesis of Master, North Texas State University, 1976, PP.33.40; R. P. Owen, The British Withdrawal from the Persian Gulf, The World Today, Vol. 28, No. 2 (February, 1972), pp. 75-81; J. C. Hurewitz, The Persian Gulf: British Withdrawal and Western Security, The Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 401, America and the Middle East (May, 1972), pp. 106-115; New York Times, Jan 17, 1968; Chicago Tribune, January 17, 1968.

22- New York Times, Jan 17, 1968.

23- The Washington Post, January 17, 1968.

24- Los Angeles Times, Jan 17, 1968.

25- Ibid.

26- New York Times, Jan 17, 1968.

27- Los Angeles Times, Jan 17, 1968.

28- DAVID E. LONG, United States Policy toward the Persian Gulf, Current History, February 1, 1975, P71.

29- Los Angeles Times, Jan 17, 1968.

30- Ibid.

31- W. Taylor Fain, Op.Cit, P. 171.

<sup>32</sup> دعت الولايات المتحدة بريطانيا بضرورة تخليها عن سياستها الاستعمارية، واتخذت مواقف مناوئة تجاه هذه السياسة،

William Roger Louis, American Anti-Colonialism and the Dissolution of the British Empire, International Affairs, Vol. 61, No.3 (Summer, 1985), pp. 395-420.

33- Los Angeles Times, January 21, 1968.

34- Ibid.

35- New York Times, Jan 20, 1968.

وزير الخارجية، أنه ناقش تصريح Hermann F. Eilts<sup>36</sup> أبلغ السفير الأمريكي في المملكة العربية السعودية هيرمان اليتس وكيل وزير الخارجية روستو عنالترتيبات الأمنية الجديدة في الخليج، بشكل منفصل مع وكيل وزارة الخارجية السعودية محمد ابراهيم مسعود، وسفراء تركيا وإيرن، أعرب جميعهم عن استعرابهم، أن روستو قد أدرج تركيا وباكستان من بين البلدان التي Telegram From the Department of State to the Embassy in Saudi Arabia, January 24, 1968, FRUS, Ibid, PP.260-261.

<sup>37</sup>- Los Angeles Times, February 4, 1968; New York Times, Jan 20, 1968.

<sup>38</sup>- New York Times, Jan 23, 1968; Los Angeles Times, February 4, 1968.

<sup>39</sup>- Roham Alvandi, Nixon, Kissinger, and the Shah: the origins of Iranian primacy in the Persian Gulf, Diplomatic history, 36 (2), London, March, 2012, P. 343.

<sup>40</sup>- The Washington Post, December 13, 1968; New York Times, December 28, 1968.

<sup>41</sup>- Background Paper Prepared in the Department of State, February 2, 1968, FRUS, Ibid, PP.274-275.

<sup>42</sup>- New York Times, January 22, 1968; Chicago Tribune, January 23, 1968.

<sup>43</sup>- The Washington Post, February 9, 1968.

<sup>44</sup>- New York Times, February 9, 1968; New York Times, February 11, 1968.

<sup>45</sup>- Telegram From the Department of State to the Embassy in Saudi Arabia, January 24, 1968, FRUS, Ibid, PP.260-261.

<sup>46</sup>- Memorandum From Harold H. Saunders of the National Security Council Staff to the President's Special Assistant (Rostow) and Edward Fried of the National Security Council Staff, February 2, 1968, FRUS, Ibid, PP. 275-276.

<sup>47</sup>- Telegram From the Department of State to the Embassy in Saudi Arabia, January 24, 1968, FRUS, Ibid, PP.260-261.

<sup>48</sup>- Background Paper Prepared in the Department of State, February 2, 1968, FRUS, Ibid, PP.274-275.

<sup>49</sup>- Ibid.

<sup>50</sup>- Telegram From the Department of State to the Embassy in Saudi Arabia, January 24, 1968, FRUS, Ibid, PP.260-261.

<sup>51</sup>- W. Taylor Fain, Op. Cit., P. 171-178.